هذا المحذوف خاصًّا لقيام القرينة عليه وهي قوله على الخ وقوله اذ واجب الخ إلا أن التعليل لا يظهر لانه كتعليل الشيء بنفسه فلو قدره عاما كما كان او مستمرا وجعله اذ بمعنى وقت كان اولى فيكون ظرفا مقيدا ويكون التعليل حاصلا غير متصور فالمعنى فيما علمه واجبا وقت وجوبه وهو ارادة القراءة فالمصادرة وهي اخذ المعلل في التعليل واجاب بعضهم ان هذا الثاني منقول فهو نظير قولهم يجب على المسافر اداء الذين لانه يجب اي الاداء المتصف به فيه قوله فاثمه اي مزيد قرآنا او انه من مجاز الاول فصح قوله قبل الشروع الخ وهو بالعكس لان الحجاز ان يتزين البيت والاصح ايضا بدال الهمزة ياء تحتية ويكون دخول المعروضة المقطع والمطيح لكن نظر ذلك وهو مستبعد فيه لانه حينئذ فالشبه بالشرع فلعله على هذا يشدد يعلمه وباقي فيه ما ذكره في المكتوبة على النسخة الاخرى وهذا ان لم تعلم الرواية والا اتبعت قوله اي القرآن اي المتقدم في قوله ومقتضى القرآن قوله ان يعلمه اي علمه اي تعلمه وفي نسخة شرح عليها ابن الناظر وكذا الحلبي في على القارئ ان يعلمه بتشديد اللام مفتوحة وكلاهما على هذه ان يجب على القارئ فعل غيره الا ان يكون مجانا فذكر السبب واراد المسبب فانظر الكتان ثبت قوله مما يعتبر بيانه لما كما تقدم وفي تجويده اي تحسينه كما يتقدم فلا قصور قوله اذ واجب الخ واجب خبر مقدم وان تعلموا مبتدا مؤخر والجملة في محل جر بإضافة اذا اليها كما قال والمرموا بإضافة الى الجملة حينئذ واذ ويصح عند الكوفيين والاخفش ان قوله ان يعلموا فاعل بواجب اغنى عن خبره وان وان لم يعتمد على نفي او شبهه قوله صناعة قال في حواشي الهداية الصناعة بالفتح ملكة نفسانية تصدر بها افعال اختيارية ذوات آلات موضوعة بالمرة بة وبالكسر اصطلاحا فنا وقد تطلق على العلم كما في قولهم فلان عالم بصناعة الحديث او نحوه وعبارة الاستعلامي وقوله صناعة بالنصب حال لانه مفعول له لانه ليس متحدا او لا بمعين لعدم تقدم نسبة او اسم مبهم لا يقال الوجوب يحتمل الشرعي واللغوي اذ انه قول المشرع لانه اذا لا يبهم فيه لانه موضوع للدلالة على ذات المتصف باعتبار حقيقته والالتباس يتعين

قرينة

قرينة ولا منصوب بنزع الخافض لان الذي يقياس اطرد قوله لما لابد منه اي صناعة قوله مطلقا اي اوهم خللا او لا غير الاعراب او لا قوله وهو معين عطف على صناعة اي وشرعا بمعنى الحق ومفهوم هذا الثاني فيه تفصيل وذلك انه ان كان متعلقا بالوقف والابتدا فالاتم كما يأتيه وليس في القرآن منه وقف وجوبه وحرام الخ والاثم والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به والجواب اما كان ولو على بعد والاحسن الاعتراض بان المعنى يقتضي على قوله شرعا وبعضهم قال انها طريقة ضعيفة لكن وبقيد الكل اعادة هذا التقييد في قوله منه لم يجد القرآن اثم الخ فما قيل هنا يقال هناك اعتراضا وجوابا قوله ما يؤثم الخ ان قلت لم هذا في تعريف التجويد الآتي فالجواب مناسبا مع مراعاة اعطاء الحروف حقها ومستحقها الخ كان يجوز مع انه ليس كذلك فالجواب ان هو المعرف الآتي ناقص فيزاد فيه مع مراعاة القانون النحوي وعدم خلل المعنى تامل قوله خللا المعنى كانت بضم التاء وكسرها وقوله تغير الاعراب كضم هاء الله هو وفتحها من الحمد لله وواو نعمة خلو فتحة لام لله وكسرها من لله ورسوله وتغيرهما والله حرمنا قوله عليهم يقرأ بكسر الهاء وضم الميم وبالوصل اي قراءة ابن كثير واحد بزي قال في الجمل المنظم وان صح كسر الميم مشبوعا او ضم الميم وضم الهاء ويكون تلفيقا مما تقدم ومن قراءة حمزة قوله اي القرا اي اخذا من قوله قاريه فانه مفرد مضاف فيعم قوله تاكيد اي لفظي لان اعادة الاول بلفظه والمراد به وما هنا من الثاني فان الواجب والمحتم والمفروض والملزم بمعنى واحد قوله لما قبله اي لقول قبل الشروع قوله ان يتعلموا اي هو احد تقويمي التجويد اصطلاحا كما تقدم قوله مخارج مفعول به لقوله يتعلموا فيه غيبة التفاتي وهو جائز للمولدين وسيأتي انه يرتكب كثيرا لكن قوله والحسن الخ اي والاولى في نحو الا واذا تامل هذا مع ما يأتي وحده في المتن لغة وشرعا تامل قوله المجاية نسبة للهاء وهو تقطيع حروف الكلمة بذكر اسمائها كما قاله في قوله الآخر اسي هجاك زيد مثلا تامل مخرج حروف الحلق وحروف الحلقي كجيم فان لها مخارج وخرج الكلمات القرآنية فانها مطلقا عليها حروف ايضا كما وقع كثيرا في الحرز وغيره فلا لها

Copyright © King Saud University